المؤتمر العلمي لكلية التجارة- جامعة طنطا

بعنوان

التنمية المستدامة والشمول المالي

(الرؤى والآثار والتداعيات)

بقاعة المؤتمرات بكلية التجارة- جامعة طنطا

١٥ أبريل ٢٠١٩

بحث بعنوان

دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

دكتور

أحمد كامل خليل أحمد

المستشار بهيئة قضايا الدولة

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق – جامعة بني سويف

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

Email:ahmedkamel2015@hotmail.com

٢٠١٨م

CamScanner

دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

د. أحمد كامل خليل
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العا
كلية الحقوق- جامعة بني

ملخص البحث

تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمراً في غاية الأ للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أولوية للدولة في المرحلة الراهنة، جاءت مبادرة البنك المركزي بتخصيص حوالي ٢٠٠ مليار جنيه لدعم هذه المشروعات ونمو بعائد منخفض إيماناً منه بالدور الذي تلعبه في النهوض بالصناعة المصرية وتحسن الأوض الاقتصادية بشكل عام.

وكذلك يؤدي الشمول المالي إلي استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مخ فئات المجتمع من صغار المزارعين والفلاحين والشباب والمرأة المعيلة، حيث يوفر الشمول المـ فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مح حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ومن ثم را معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف البحث بصفة أساسية إلي توضيح دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغ والمتوسطة في مصر. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إ الاعتمادات على الدراسات والمنشورات الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً في دعم المشروعات الصغ والمتوسطة في جمهورية مصر العربية. وتوصي الدراسة بضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بـ مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المشروعات الصغيرة، التثقيف المالي، القطاع المصرفي

Research Summary

The issue of financial inclusion in developing countries, including Egypt, is a challenge and a very important issue to deal with the challenges of poverty and unemployment and to seek equitable distribution of income and optimal use of resources. The support of small, medium and micro enterprises is a priority for the state at the current stage. The CBE initiative has allocated about LE 200 billion to support these projects and to finance them with a low return, believing in the role it plays in advancing the Egyptian industry and improving economic conditions in .general

Financial coverage also provides access to all banking and financial services by various groups of small farmers, farmers, young people and women. Financial coverage provides opportunities for a range of small, medium and micro enterprises to create real community development in governorates, villages and communities through job creation and employment. Citizens and then raise rates of economic and social .development

The main objective of the research is to clarify the role of financial inclusion in supporting small and medium enterprises in Egypt. The study relied on the use of the descriptive analytical approach in addition to the .appropriations for official studies and publications

The study concluded that financial inclusion plays an important role in supporting small and medium enterprises in the Arab Republic of Egypt. The study recommends the need for integration and coordination between the initiative of financial inclusion and the development of small and micro enterprises, which plays an important role in combating poverty and .unemployment and raising the level of social and human development

Keywords: Financial Inclusion, Small Enterprises, Financial Education, Banking Sector

CamScanner

مقدمة

ظهر مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧، وازداد ال
العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في
تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام
المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي iance for Financial Inclusion
(AFI) عام ٢٠٠٨ الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول الما
ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبن
مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبر
الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلا
وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩ بدولة كينيا ثم
بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيج
وانضمت مصر للتحالف الدولي عام ٢٠١٣ وعقد المؤتمر السنوي هذا العام في مصر بعد مقارنة
بعدد من البلدان الأخرى في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

ويمثل الشمول المالي أحد المحاور المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حي
يسهم في دفع معدل النمو الاقتصادي، وتطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الإنتاج وتحسي
دخولها.. الشمول المالي يدعم التوجه للاقتصاد غير النقدي الذى يتيح مزايا عديدة، أهمها خفض
التكاليف والأعباء المالية، كما يسهم في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة كالفقرا
ومحدودي الدخل وتمكين المرأة اقتصاديا عن طريق تذليل جميع العقبات من أجل تمكينها م
الوصول إلى الخدمات المالية بعدالة وشفافية وأسعار مقبولة تحقيقا لمبدأ المساواة، إحدى الدراسا
الحديثة التي أعدها المجلس القومي للمرأة خلصت إلى أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ترفع
الناتج المحلى الإجمالي بنحو ٣٤%، الشمول المالي هو إحدى الوسائل المهمة لدمج الاقتصاد غير
الرسمي، يكفى أن نشير إلى أن نحو ٨٠% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر
تدخل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، في حين تقدر نسبة الاقتصاد غير الرسمي بنحو ٦٠%
٨٠% من الناتج المحلى الإجمالي أي ما يقدر بنحو ٣ تريليونات جنيه، لنا أن نتخيل العائد والعو

من دمج هذا القطاع على جميع المستويات لا سيما رفع القدرات الإنتاجية والارتقاء بجودة المنتج وتنافسيته بتقديم الدعم الفني وإتاحة التمويل للتوسع والتطوير، إضافة إلى المردود على مستوى الإيرادات السيادية للدولة. الشمول المالي هو تجميع الفئات المهمشة ماليا من أصحاب الدخل المنخفض، للتعامل مع الجهاز المصرفي، ومن حق كل فرد أو مؤسسة في المجتمع أن تتوفر لهم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكل أنواعها وبما يتناسب معها، فيعرف الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتأمين، والتمويل والائتمان لشرائح مختلفة من الشعب، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك، وهيئات البريد والجمعيات الأهلية، وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل فئات الشعب لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، وخضوعها للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات نصب أو أن يفرض عليهم رسوم مبالغ فيها [1].

نسبة أصحاب الحسابات المصرفية بالبنوك في مصر ١٤% فقط من ٥٥ مليون شخص عدد البالغين المؤهلين لفتح حسابات بالبنوك، رغم أنها شهدت نموا ملحوظا خلال العامين الماضيين - ارتفعت النسبة من ١٠%- إلا أنها لا تزال ضئيلة.

أهمية الدراسة:

يساهم تعميم الخدمات المالية من زيادة قدرة القطاع المالي والمصرفي على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، فيساعد ذلك كثيرًا على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، مما ينعكس إيجابيًا على مستويات الفقر والجوع. وبالتالي، فإن تبني استراتيجيات تطوير القطاع المالي والمصرفي لمصر لقضايا الشمول المالي، من شأنه أن يساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

ما هي السبل الكفيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر بالتركيز على توسيع نطاق الشمول المالي؟

---

[1] خليفة أدهم، الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوابة الأهرام الاقتصادي، ٢٩-٤-٢٠١٨، متاح على الرابط التالي:
http://ik.ahram.org.eg/News/56652.aspx

وتندرج تحت الإشكالية الأساسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو واقع الشمول المالي في مصر؟
- ما هي أهم المتطلبات الأساسية لتعميم الخدمات المالية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

١- إن للشمول المالي أثر هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- يساهم الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاهتمام باتساع نطاق الخدمات المالية المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المتطلبات الضرورية لتوسيع الشمول المالي في مصر، وتضمين الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية، وهو ما يمكن من تمويل مشاريعهم الاستثمارية، وإيداع مدخراتهم، وتسوية مستحقاتهم، وتحسين مستوى معيشتهم مما يساعد على مواجهة ظاهرة الفقر والجوع والبطالة، والحد من عدم المساواة وتحقيق الاقتصاد.

منهج الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملائمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي في تتبع بعض الإحصائيات.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الشمول المالي نذكرها منها ما يلي:

١- دراسة معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ٢٠١٨.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة وفي تمويل
وعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. حيث أوضحت أن قضية الشمول المالي تمثل في
، النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمرا في غاية الأهمية لمتعامل مع تحديات الفقر والبطالة
مي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد. وخلصت الدراسة إلي ضرورة تحقيق
مل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تلعب
اً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.

٢- دراسة أحمد فؤاد خليل، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، ٢٠١٧:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الشمول المالي حيث حظيت قضايا تعزيز الشمول
لي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة
عيات الأزمة المالية العالمية حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية
أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة
و تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار
قتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.. وخلصت الدراسة إلي ضرورة
سافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبنى استراتيجيات
كاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان
قوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي، وبما يساهم في
حسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي
المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف الوقوف على دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة
والمتوسطة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أثر الشمول المالي على تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة.

المبحث الرابع: التجارب الدولية المقارنة.

CamScanner

المبحث الأول

الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أكدت العديد من الدراسات والبحوث دور الشمول المالي في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وقبل تحليل هذا الدور، لابد من إبراز بعض المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي والتنمية المستدامة.

أولاً: ماهية الشمول المالي:

أ) مفهوم الشمول المالي:

تعددت مفاهيم الشمول المالي لتصب جميعها في سياق مترابط ففي حين تعرفه بعض الأدبيات بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية، تعرفه دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد أو توفير الخدمات بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات كما يعرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تعكس المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد[1].

ويعرف البنك الدولي في تقريره الصادر لعام ٢٠١٤ حول مؤشرات الشمول المالي على أن الشمول المالي هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان[2]. كما يعرف الشمول المالي أنه إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[3].

الشمول المالي يتمثل في تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية بتكلفة معقولة، حيث تشير دراسة أصدرها البنك الدولي عام ٢٠١٦ أن نحو ٢،٥ مليار نسمة لا يحصلون على خدمات مالية رسمية و٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف وبعد

---

(1) معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات السلسلة الثامنة، العدد ٧، الكويت فبراير ٢٠١٦، ص ١.

(2) The world Bank, Global financial Development Financial Inclusion, 2014, P21.

(3) محمد زكريا، دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية، الجزء الأول، ٢٠١٣، ص٧.

لمسافات والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي، ولا يدخر سوى نحو ١٥% من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية.

وتشير إحصائيات البنك المركزي المصري إلى أن ٤٣% فقط من المصريين لديهم حسابات بنكية وهناك حوالي ٩ مليون مشترك في الخدمات البنكية الرقمية ما يوضح الحاجة إلى تعزيز ثقافة ومبادئ الشمول المالي بمصر.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعية والاقتصادي [١].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء المالية CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيمًا جيدًا.

ومن خلال التعريفات المختلفة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي:

- الحصول على "الوصول إلى" المنتجات والخدمات المالية، توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.
- القدرة المالية، إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية: الانتظام التكرار ومدة الاستخدام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

---

[١] مسيري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع٦٦٧، مصر، ٢٠١٨، ص١٨.

CamScanner

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion)الشروط الأساسية التالية المقترح أن تستوفى في مؤشرات الشمول المالي[1]:

- **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي
- **الاتساق:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد .
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة .
- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود ومورد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول علي المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية .

ويلعب الشمول المالي دوراً اجتماعياً مهما لمحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم، من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر، لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، بخلاف مبادرة "المركزي" في منح أصحاب شركات المقاولات والسياحة.

وخلافه قروض منخفضة الفائدة لتشجيعهم، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتى المجالات وتشغيل العمالة ورفع مستوى دخولهم[1].

وقد أكدت أغلب الدراسات والأبحاث العلمية على علاقة الارتباط الوثيقة بين تحقيق الشمول المالي كهدف استراتيجي للدولة وبين تحقيق ثلاثة أهداف هامة وهي:

أولاً: الاستقرار المالي Financial Stability:

من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة، وزيادة كفاءة الوساطة المالية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية.

ثانيًا: النزاهة المالية Integrity Financial:

حيث يمكن إشراك جميع فئات المجتمع في النظام المصرفي من القضاء على الفساد ومكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب .

ثالثًا: الحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection:

حيث تعد توعية المستهلك وتثقيفه ماليا من أحد أهم أولويات دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية واهم أدوات السيطرة على الأسواق وبالتالي حماية صغار المستهلكين ومحدودي الدخل

أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي[2]:

البعد الأول:استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، الشمول المالي.. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، متاح على:
http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

(2)Asli Demirgue-Kunt and Leora Klapper, Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex), The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, 2012, p.3.

CamScanner

- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

- البعد الثاني: الادخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسة المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) .

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة غير رسمي أو اسم شخص خارج الأسرة .

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال ١٢ شهر الماضية .

- **البعد الثالث: الاقتراض:**

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية .

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء .

- **البعد الرابع: المدفوعات:**

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية .

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال ١٢ شهر الماضية .

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في ١٢ شهر الماضية .

- **البعد الخامس: التأمين:**

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم .

CamScanner

- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتامين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

ب) أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستندات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ستنعكس إيجابيًا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولهذه الأسباب تلقى قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي اهتمامًا ملحوظًا من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في معظم الدول، كما أن المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتمامًا في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات[1].

تعود أهمية تحقيق الشمول المالي إلى العلاقة الوثيقة بين تحقيق الشمول المالي، والاستقرار المالي والاقتصادي. وتتمثل تلك العلاقة في أن الشمول المالي يهدف إلى حصول كافة شرائح وفئات المجتمع خاصة محدودي الدخل علي الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بتكلفة معقولة، وتشير الدراسات إلي أن عدم تحقيق الاستقرار المالي يحدث نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من البنك المركزي أو تعرض النظام المالي لصدمات ناتجة عن عدم توافر المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والادخار الفعلي في المجتمع ومن ثم عدم القدرة علي توجيه تلك المدخرات إلي الفرص الاستثمارية بشكل كفء وفعال وبالتالي فإن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار المالي، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يؤدي إلي تحقيق الاستقرار المالي.

أيضاً تعود أهمية الشمول المالي إلى علاقته بتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي وتتمثل تلك العلاقة في أن تحقيق الشمول المالي ينتج عنه تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة حيث أنه من المتعارف عليه أن التعاملات المالية داخل ذلك القطاع العريض تتم نقدياً أي بعيدة تماماً عن التعاملات البنكية ومن ثم فإن ضم تلك الفئات للتعاملات البنكية

---

[1] بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، مايو ٢٠١٥، ص ٨ .

CamScanner

يتيح للدولة للحصول علي معلومات عن التعاملات المالية لأنشطتهم من حجم إنتاج وأرباح وم
ومن ثم تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ذلك فضلاً عن إحلال المشروعات الصغيرة والمتوس
محل الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من
حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماع
والاقتصادية.

ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية[1]:

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية .
- تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي .
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم .
- أتمتة النظام المالي والمصرفي.

ثانيًا: أدوات دعم وحماية الفئات المستهدفة من الشمول المالي:

أ- نشر الثقافة والتعليم المالي[2]:

يُسهم التثقيف والتعليم المالي في تعزيز الشمول المالي مما يحقق الأهداف التالية: إيجاد نظا
تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة
فئات الشعب، بالإضافة إلى مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما
يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر .

ويتم النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي عن طريق التثقيف المالي من خلال ما يلي:

- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم
وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف
ذات العلاقة بالتثقيف المالي .

CamScanner

- بناء الحماية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم .

- توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد المصرفي المصري بصدد الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة مثل البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم وعدد من الجامعات والجهات المعنية.

ب- حماية المستهلك مالياً[1]:

هناك عدة إجراءات يجب إتباعها في المؤسسات المالية لحماية المستهلك ماليّا، لتعزيز الشمول المالي، وتتمثل فيما يلي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وإنهاء الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، وإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

- حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.

---

(1) علياء حسنى، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟، موقع التحرير الإخباري، ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط التالي:

https://www.tahrirnews.com/posts/8363

- توفير طرق مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء
لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.

- توعية وتثقيف العملاء على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوع
بالتزاماتهم.

ثالثًا: معوقات ومخاطر الشمول المالي:

تمثل أبرز المعوقات التي تقلل من سرعة انتشار الشمول المالي، في غياب الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة للاقتصاد الوطني. كما تمثل الإجراءات المتشددة في البنوك الوطنية والأجنبية على حد السواء، عقبة أمام تطبيق الشمول المالي، حيث تتشدد البنوك في معرفة مصادر الأموال، وفى إجراءات فتح الحسابات البنكية. وكحال معظم الدول النامية تعانى مصر من ارتفاع نسبة الأمية، والتي تقف حجر عثرة في طريق تطبيق سياسات الشمول المالي، خاصة أن نسبة الأمية الكتابية في مصر تصل إلى نحو ٢٦ %، فضلًا عن الأمية الاقتصادية والثقافية. حيث لا يجيد عدد كبير من المواطنين، حتى المتعلمين منهم، التعامل مع الكروت الذكية، وماكينات الصرف الآلي كما تعانى المناطق الفقيرة، والأشد فقرًا، والعشوائيات، من عدم وجود فروع للبنوك والمصارف في محيطهم. ويكمن الحل للتغلب على تلك النقطة بالتحديد في استغلال انتشار مكاتب البريد في كافة أنحاء الجمهورية[1].

يمكن حصر معوقات ومخاطر الشمول المالي في النقاط التالية[2]:

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.
- عدم تهيئة البنية التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.
- المخاطر المتغيرة للشمول المالي.
- هناك مخاطر خاصة بالبنوك وتتمثل في إحصائية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة حدة المخاطر.

---

(1) ماهينار الباز، آفاق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر، ٢٠١٨/٧/٦، متاح على الموقع: http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

(2) أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو ...، ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص...

المبحث الثاني

أثر الشمول المالي على تحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة لم تتضمن تصريحًا حول علاقتها بالشمول المالي، إلا أن الشمول المالي يمثل المكون الرئيسي لتحقيق معظم هذه الأهداف، وذلك على النحو التالي[1]:

- القضاء على الفقر: تشير بيانات البنك الدولي، أن هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ١،٩٠ دولار يوميًا، وبانعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية الأساسية، يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. ووفقًا لقاعدة البيانات العالمية (Findex 2015)، فإن من بين ٦٧% من البالغين الأثرياء في جميع أنحاء العالم، ٦٠% منهم يملكون حسابات مصرفية رسمية، في حين من بين ٥٤% من البالغين الفقراء، ٤٠% منهم ليس لهم حسابات مصرفية. هذه الفجوة تعكس جيدًا عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.

وقد أجمعت هذه الدراسات (Brune et al 2015, Dupas and Robinson 2009, Karlan et al 2014, Pande et al 2012) على أن توفير خدمة الادخار للأسر تساعد على زيادة قدرتهم من مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك، وحيازة الأصول الإنتاجية، والاستثمار في الرأس المال البشري، مما يساعد الأسر على الخروج من الفقر. وحسب ما توصلت إليه دراسة (Jack and Sure, 2014)، تضمن خدمة الدفع الإلكتروني وصول الأموال لذوي الدخل المنخفض والمحول لهم من طرف الأصدقاء وأفراد العائلة لتمكنهم من مواجهة الضغوطات الاقتصادية[2].

- **الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي:** وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2015)، هناك حوالي ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي، أغلبهم يعيشون في المناطق الريفية الخارجة عن التغطية المصرفية، مما يحد من إمكانية حصولهم على الائتمان والتأمين على المحاصيل، وزيادة الاستثمارات الزراعية. وقد أثبتت الدراسات (Karnal et al 2014, Brune et al 2015, Fink et al 2014,

---

(1) Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess. Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, April 2016, p2-9.

(2)Dupas, Pascaline, Dean Karlan, Jonathan Robinson, and Diego Ubfal. Forthcoming. "Banking the Unbanked? Evidence from Three Countries." American Economic Journal: Applied Economics, 2009.

seetharam and Johson 2015, Gilissen et al 2015) أن الشمول المالي قد ساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفيضانات والجفاف للمزارعين، وتمكنهم من ادخار أرباحهم، مما يساعدهم على الإنفاق على المعدات الزراعية. كما ساهمت الخدمات المالية الرقمية، من تسهيل عملية توزيع الأجور والتحويلات الاجتماعية والإعانات على العمال المزارعين، ودعمت خدمات الإرشاد الفلاحي، وهو ما يدل على التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

- **تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية:** تشير دراسة (Priyanka et al, 2014) أن الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الصحة، من خلال خدمة الادخار التي تساعد الأشخاص على تغطية نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها وغير المخطط لها، حيث أثبتت الدراسة أن السبب الرئيسي وراء بقاء الأشخاص في دوامة الفقر بالدول النامية، هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية التي قد تؤدي إلى فقدان كامل الدخل. وتؤكد دراسة (Dupas and Robinson, 2013) والتي أجريت في كينيا أن توفير الحسابات الادخارية للأشخاص، قد مكنهم من تغطية نفقاتهم الطبية بنسبة ٦٦%، مع وجود اهتمام بالغ للأفراد على تخصيص جزء من أموالهم للحالات العلاجية الطارئة، ودور خدمة التأمين الطبي في التخفيف من مخاطر هذه الحالات.

- **تعزيز جودة التعليم:** أثبتت الإحصائيات أن هناك حوالي ٥٧ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بعد بالمدارس. والمعروف أن تعزيز جودة التعليم يرتبط بقدرة الأسر على الاستثمار في فرص التعليم، وبما أن النمو الاقتصادي بشكل وثيق بالرأس المال البشري، فإن وجود ضعف في الأداء التربوي من شأنه أن يحد من التنمية. تساعد خدمات الادخار الأسر على إدارة نفقات التعليم حيث أكدت دراسة (Prina 2013) أن هناك زيادة بنسبة ٢٠% في الإنفاق على التعليم للأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية في نيبال. كما بينت دراسة (Morduch 2007, Ashrafe et al 2003) أن خدمة القروض الصغيرة ذات الأجل القصير، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم كالرسوم المدرسية. كما أثبتت دراسة (Ambler, Aycinena and Qang 2005) والتي شملت عينة من مهاجري السلفادور للولايات المتحدة الأمريكية، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية موجهة لتغطية نفقات التعليم لأبنائهم في السلفادور، بفضل خدمة التحويل الرقمي، مما قلل من نسب التسرب المدرسي، وخفض من معدل عمل الأطفال.

- **تعزيز المساواة بين الجنسين:** حسب تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٥، يوجد أكثر من نصف النساء في جميع أنحاء العالم عاطلات عن العمل ويبحثن عن فرص للشغل. وحسب دراسة (Teignier and Cuberes 2015) تتسبب الفجوة بين الجنسين في وقوع خسائر في الدخل تقدر نسبتها بـ ١٧% في دول منطقة التعاون والتنمية، وبـ ٣٨% تقريبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تؤكد قاعدة البيانات العالمية أن هناك ما يقارب ٤٢% من النساء في جميع أنحاء العالم هن خارج النظام المالي الرسمي، ومنه يمكن للشمول المالي أن يخلق نوع من المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء من الادخار وحصول على القروض لتمويل مشاريعهن المصغرة. كما يساعد الشمول المالي النساء اللواتي يملكن شركات من تخفيض مخاطر السرقة والتكاليف الإدارية، والوصول للأسواق والمعلومات، من خلال استخدام القنوات الرقمية كالهواتف المحمولة. ولقد توصلت دراسة (Duflo 2012) أن الشمول المالي للمرأة يدعم عملية التنمية، من خلال تحكم المرأة في مواردها المالية، التي تستطيع من خلالها تلبية مستلزمات الحياة، كالغذاء، والماء، وتمكينها من رعاية أطفالها ودفع رسومهم المدرسية، فضلاً عن الرعاية الطبية. وقد أظهرت دراسة (Almas et al 2015) أن النساء هن أكثر استعدادا للتضحية ببعض من دخل الأسرة، مقابل حصولهن على تحويلات نقدية في المستقبل. كما بينت دراسة (Delavallade et al 2015, Manfie and Nordehn 2013) أن خدمة التامين قد ساعدت المزارعات من زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، أن النساء لهن القدرة على زيادة الإنتاج الفلاحي من نسبة ٢٠% إلى ٣٠% إذا كانت لديهن نفس فرص الحصول على الموارد المالية والإنتاجية التي يتحصل عليها الرجال.

- **العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** تنعكس عملية استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي انعكاسا سلبيًا على مشاركتهم في النمو الاقتصادي، فرغم ارتفاع المداخيل بشكل كبير بالنسبة لغالبية سكان العالم خلال العقدين الماضيين، فإن عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في الاقتصادات المتقدمة لا تزال في أعلى المستويات منذ عقود، كما لا تزال هناك فجوات كبيرة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية في الاقتصاديات النامية، مما يؤكد الحاجة إلى النمو على نطاق واسع. تتيح عملية وصول الخدمات والمنتجات المالية للأفراد من تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة. وتحسين الابتكارات الناجحة، وقد أظهرت أحدث دراسة (Andrianaivo and Podan 2011) أن الشمول

CamScanner

المالي قد ساعد على زيادة نمو الاقتصاد، حيث ساعد استخدام الهاتف المحمول وا
بتكنولوجيا الاتصال (ICT) من تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق التي لا توفر فيه
الخدمات المصرفية التقليدية، مما مكن الأفراد من تمويل أعمالهم وادخار أرباحهم وتعظيم
مكاسبهم.

تقرير البنك الدولي عن الشمول المالي عن عام ٢٠١٧:

شرعت الحكومة المصرية في ٢٠١٤ تطبيق برنامج إصلاحات جريئة وجذرية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد، وتعزيز بيئة الأعمال في البلاد، وتهيئة المجال لتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. وتركزت الموجة الأولى من الإصلاحات على إعادة توازن الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، واحتواء فاتورة الأجور، وتحرير سعر الصرف المصري. أما الموجة الثانية من الإصلاحات فركزت على تحسين نظم الحوكمة ومناخ الاستثمار، ويشمل ذلك قانون إصلاح الخدمة المدنية الذي أقر في أكتوبر ٢٠١٦، ووضع سياسات لتقليل حواجز الاستثمار واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبدأ تنفيذ الإصلاحات، جنبًا إلى جنب مع استعادة الثقة والاستقرار تدريجيًا وفي السنة المالية ٢٠١٨، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥,٣% مقابل ٤,٢% في السنة المالية ٢٠١٧. وتمثل العوامل الأساسية المحركة للتعافي الاقتصادي في مصر في الاستثمارات العامة والاستهلاك الخاص والصادرات من السلع والخدمات (كالنفط والسياحة)؛ وهناك نشاط ملحوظ في قطاعات السياحة والعقار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنشاءات. وفي الوقت نفسه، استمر معدل التضخم في التراجع على الرغم من الضغوط الصعودية الناشئة عن خفض الدعم والزيادات اللاحقة في تكاليف الطاقة ورسوم النقل. وتراجع معدل التضخم الكلي إلى مستوى قياسي بلغ ١٣,٥% في يوليو/تموز ٢٠١٨ من مستوى قياسي بلغ ٣٣% قبل عام. وبالمثل، انخفض معدل التضخم إلى دون ١٠% للمرة الأولى منذ أكثر من عامين. وواصلت احتياطيات النقد الأجنبي تحسنها مرتفعة إلى ٤٤,٣ مليار دولار في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٨.

جمهورية مصر العربية:

يشير تقرير البنك الدولي أن ١٠% من المصريين البالغين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية الرسمية في عام ٢٠١١ وارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١٤% في عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٧ أخذ البنك المركزي المصري علي عاتقه مسئولية تعزيز الشمول المالي لترتفع هذه النسبة في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٣٣% .

مؤشرات الشمول المالي:

- ارتفع عدد الأشخاص البالغين الذين لديهم حساب لدى مؤسسة مالية بنسبة ١٨،٤% خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧م.
- ارتفع عدد البالغين الذين لديهم بطاقة ائتمانية بنسبة ١٥،٢%.
- ترجع الزيادة في عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى تشريع موظفي الحكومة بتسلم الرواتب من خلال الحسابات المصرفية.
- شكل رقم (١) مؤشرات الشمول المالى فى مصر

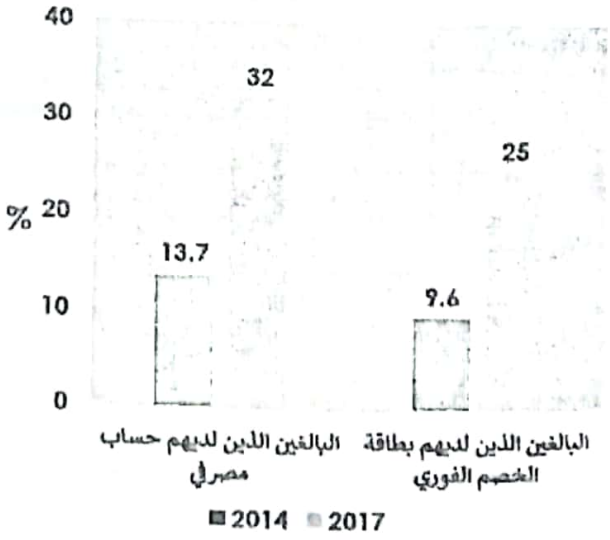

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الترتيب الدولي لمصر (تحليل المتغيرات الرئيسية في إصدار ٢٠١٩).

الدول العربية والشرق الأوسط:

كما يشير تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٧ أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية في منطقة الدول العربية والشرق الأوسط ما يلي:

CamScanner

إسرائيل ٩٣% في المرتبة الـ ٣١ عالميًا -الإمارات العربية المتحدة ٨٨% في المرتبة ٣٥ عالميًا- البحرين ٨٣% في المرتبة ٤٢ عالميًا – الكويت ٨٠% في المرتبة ٥١ عالميًا- السعودية ٧٢% في المرتبة ٥٩ عالميًا – ليبيا ٦٦% في المرتبة ٦٦ عالميًا – لبنان ٤٥% في المرتبة ٩٧ عالميًا – الجزائر ٤٣% في المرتبة ١٠١ عالميًا – الأردن ٤٢% في المرتبة ١٠٣ عالميًا – تونس ٣٧% في المرتبة ١١٤ عالميًا – مصر ٣٣% في المرتبة ١٢١ عالميًا – المغرب ٢٩% في المرتبة ١٢٧ عالميًا – العراق ٢٣% في المرتبة ١٣٤ عالميًا – جنوب السودان ٩% في المرتبة ١٤٤ عالميًا.

جدول رقم (١): نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في الدول العربية

الترتيب العالمي	الدولة	نسبة الشمول المالي
٣١	Israel	%٩٣
٣٥	United Arab Emirates	%٨٨
٤٢	Bahrain	%٨٣
٤٤	Kenya	%٨٢
٥١	Kuwait	%٨٠
٥٩	Saudi Arabia	%٧٢
٦٦	Libya	%٦٦
٩٧	Lebanon	%٤٥
١٠١	Algeria	%٤٣
١٠٣	Jordan	%٤٢
١١٤	Tunisia	%٣٧
١٢١	Egypt, Arab Rep	%٣٣
١٢٧	Morocco	%٢٩
١٣٤	Iraq	%٢٣
١٤٤	South Sudan	%٩

المصدر: تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٧.

وأشار التقرير البنك الدولي عام ٢٠١٧ أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية بنسبة ١٠٠% في دول الآتية: (الدنمارك – فنلندا – النرويج – السويد – كندا – هولندا – استراليا) نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية بنسبة ٩٩ % في الدول الآتية: (نيوزيلندا – ألمانيا -لوكسمبورج – بلجيكا).

جدول رقم(٢): نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية الدولية.

الترتيب العالمي	الدولة	نسبة الشمول المالي
١	Denmark	%١٠٠
٢	Finland	%١٠٠
٣	Norway	%١٠٠
٤	Sweden	%١٠٠
٥	Canada	%١٠٠
٦	Netherlands	%١٠٠
٧	Australia	%١٠٠
٨	New Zealand	%٩٩
٩	Germany	%٩٩
١٠	Luxembourg	%٩٩
١١	Belgium	%٩٩

المصدر: تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٧.

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بتقرير البنك الدولي عن عام ٢٠١٧ أن ٥١٥ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم قد فتحو حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ ويعني ذلك أن ٦٩% من البالغين يمتلكون حسابات مقابل ٦٢% في عام ٢٠١٤ و٥١% في عام ٢٠١١ كما يشير التقرير نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية في أوربا ٩٥% والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٤٨% والمنطقة العربية ٣٧%.

ما زال نحو ١,٧ مليار شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فان جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي ويعيش قرابة نصف هذا العدد في سبعة بلدان نامية فقط وهي: (بنجلادش – الصين –الهند – إندونيسيا –المكسيك – نيجريا – باكستان).

وعن علي أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ علي سؤال البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية عن الأسباب وراء ذلك وكانت كما يلي:

- عدم وجود أموال تستدعي فتح حساب مصرفي.
- ارتفاع التكلفة وبعد المسافة.
- أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل.
- انعدام الثقة في النظام المالي.
- نوازع دينية.

وبالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الف
ويحسن مستوى الكفاءة وفي الهند انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعد
بواقع ٤٧% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الالكترونية بدلا م
تسليمها نقدا، وفي النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة بدلا من سدا
نقدا إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠%

CamScanner

المبحث الثالث

الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة

يعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أولوية للدولة في المرحلة الراهنة، حيث جاءت مبادرة البنك المركزي بتخصيص حوالي ٢٠٠ مليار جنيه لدعم هذه المشروعات وتمويليًا بعائد منخفض إيماناً منه بالدور الذي تلعبه في النهوض بالصناعة المصرية وتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

هذا فضلاً عن أن الشمول المالي يؤدى إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مختلف فئات المجتمع من صغار المزارعين والفلاحين والشباب والمرأة المعيلة، حيث يوفر الشمول المالي فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ومن ثم رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يهدف الشمول المالي إلى تحقيق ما يلي[١]:

- تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفرادًا أو منشآت، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول علها والاستفادة منها.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعميمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- العمل على سيولة الوصول إلى مصادر التمويل بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

إن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حريص على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الشباب من خلال تنفيذ مشروعاتهم، وأن استراتيجية الجهاز في الفترة المقبلة ترتكز على التوسع والتنويع في مجالات التمويل لخدمة كافة قطاعات المشروعات

---

[١] اجلال راتب العقيلي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة، الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨، معهد التخطيط القومي، ص٢.

الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى تقديم العديد من التيسيرات المالية وغير المالية بما يساهم في إتاحة فرص عمل للشباب.

وقد قام الجهاز بتمويل حوالي ١٤ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بحوالي ١٣٠ مليون جنيه في محافظة الفيوم خلال عام ٢٠١٧، مما أتاح الفرصة لحوالي ١٧ ألف فرصة عمل لأبناء المحافظة، بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والمجتمعية بمبلغ ٢١ مليون جنيه لتوفير نحو ١٤٤ ألف يومية عمل في المشروعات كثيفة العمالة الممولة من خلال اتفاقيتي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، وقع الجهاز حوالي ١٤ عقداً جديداً لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر، مع عدد من الجمعيات الأهلية في ٨ محافظات (القاهرة، المنيا، بني سويف، قنا، سوهاج، أسوان، والبحيرة). تبلغ القيمة الإجمالية لهذه العقود حوالي ٢٤ مليون جنيه وفرها الجهاز من خلال عدة اتفاقيات تم إتاحتها نتيجة لجهود وزارة التعاون الدولي وهي اتفاقية صندوق خليفة لتطوير المشاريع واتفاقيتي "تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين" و" SAIL " الممولين من الصندوق الدولي للتنمية "الايفاد".

ومن المتوقع أن يتيح التمويل المقدم لهذه الجمعيات تنفيذ ما يقرب من ٢٣٨٠ مشروع متناهي الصغر، مما يوفر الآلاف من فرص العمل لأبناء المحافظات الثمانية، على أن يتم توجيه نسبة ٢٥% على الأقل من إجمالي قيمة تلك العقود للمشروعات المملوكة للسيدات، وذلك بهدف دعمهن اقتصادياً واجتماعياً.

كما يقدم الجهاز تيسيرات جديدة للشباب لمحصول على تمويل لمشروعاتهم الناشئة، ويمول الجهاز كافة أنواع المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو حرفية وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، حيث يبلغ التمويل بحد أقصي ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد ويشمل نظام التمويل ما يلي(١):

- الإقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.
- الإقراض من خلال جهات وسيطة (البنوك الجمعيات الأهلية ومؤسسات أخرى).
- الإقراض بنظام الحساب الجاري المدين.

(١) إجلال راتب العقيلي، مرجع سابق، ص٣.

- الإقراض بنظام استغلال حق امتياز التجاري (الفرنشايز).

كما أن الجهاز يقدم تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبالغ تتراوح ما بين ١٠ آلاف جنيه حتى ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، أما المشروعات التجارية فيتراوح التمويل المقدم لها من (١٠ آلاف حتى ٣ مليون جنيه) وبسعر فائدة حوالي ٥% للمشروعات الصناعية، وحوالي ٨,٥% للمشروعات التجارية.

ولأهمية إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في مصر فكان من الضروري إلقاء الضوء على تعريف القطاع وكذلك طرق قياس حجم القطاع والمشاكل الخاصة بهذا القطاع وأهمية الشمول المالي كأداة ووسيلة لإدماج القطاع الغير الرسمي في القطاع الرسمي.

تعريف القطاع غير الرسمي:

يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة ولقد عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصادات في العالم. كما يمكن تعريفه بأنه ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل في الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية . وزاد الاهتمام به أكثر في الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاه. ومع زيادة نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة، ومعالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب. كما تكمن الصعوبة لدى الدول بصورة عامة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات والبيانات الكافية عن هذا القطاع.

تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب يؤدى تزايد أعداد هذه المشروعات التي تقوم أساسًا

CamScanner

على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية في التعامل إ
زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في العديد من الدول.

من خلال استعراض الأطر اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يلاحظ
دور الدولة يتمثل في مجموعة من الإجراءات يمكن أن تضطلع بها مجموعة من الجهات من أهمها

١- الإجراءات الداعمة من وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشم
أجزاء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها ف
مصلحة الرقابة الصناعية؛ تنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع ه
القطاع غير الرسمي بمساعدة بعض رجال الأعمال لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الدخو
في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه م
جهة أخرى.

٢- الإجراءات الداعمة من مصلحة الضرائب، وتشمل منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذ
القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن ٥ سنوات؛ وتدريجياً حتى يتم إخضاعه على مراحل لنظ
التعامل الرسمي حيث يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبياً مثل الأنشطة الرسمية؛ إسقاط
الديون والأعباء الضريبية المتراكمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة
الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عامل)؛ تخفيض الضريبة
المفروضة على الوحدة بصورة تدريجية بحد أقصي ٥٠ % من الضريبة المستحقة في حالة
التأمين على العمال بالمشروع.

٣- الإجراءات الداعمة من الجهات التشريعية والتي تشتمل على، عمل إطار تشريعي خاص
لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم
الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك؛ إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن
تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي وعن كافة القوانين ذات الصلة.

٤- الإجراءات الداعمة من وزارة التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية للعاملين، وتشتمل
على الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك
مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية؛ كفالة الدولة للعاملين في القطاع غير الرسمي
للمستويات الدنيا للحماية الاجتماعية خاصة التعميم الأساسي والمعاش في حالتي العجز
والوفاة وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.

٥- الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على تحسين بيئة الأعمال، وتتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم وقد تم تبسيط عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وفقًا لتعديلات قانون الاستثمار ٢٠١٤؛ وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التي تضم جميع البيانات والمعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات، ثم تزويد المشروعات الصغيرة بالمرافق العامة.

٦- الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على التدريب والتأهيل المهني، وتشتمل على إتاحة فرص التدريب التقني والمهني لمعاملين في القطاع غير الرسمي، وتزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج؛ إنشاء مراكز للتدريب وتقوم الحكومة بتقديم التدريب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق الحاضنات وبلغ عدد مراكز التدريب (١٦) مركزًا على مستوى الجمهورية، منها (١٤) مركز بالقاهرة، ومركز في دمياط لصناعة الأثاث، ومركز بالمنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

شكل رقم (٢): حجم القطاع ومساهمته في الاقتصاد المصري

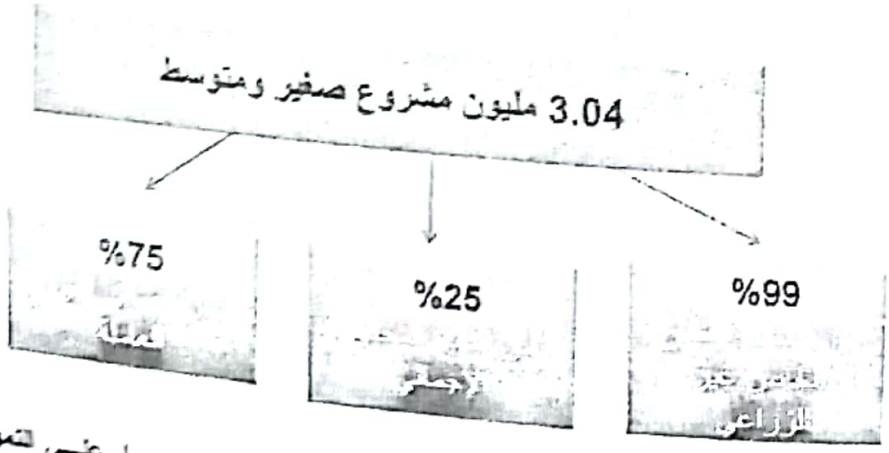

المصدر: منى البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الوسط المفقود" والحصول على التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ما وراء الحدود، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٦ سبتمبر، ٢٠١٦.

جدول رقم(٣):التوزيع النسبي للمنشآت طبقًا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص الرسمي وحصة العمالة.

منشآت	الحجم بعدد العمال	المساهمة في إجمالي التوظيف	التوزيع النسبي لكل من المنش
شركات متناهية الصغر	١-٤ عامل	%٥٨	%٩١،٩١
شركات صغيرة	٥-٤٩ عامل	%٢٢	%٧،٨٢
شركات متوسطة	٥٠-٩٩ عامل	%٣	%٠،١٣
شركات كبيرة	١٠٠ عامل فأكثر	%١٧	%٠،١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، ٢٠٠٦.

وبتضح من الجدول السابق تضاؤل نسبة المنشآت المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغ
مما يعزز من أهمية دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطوير حجمها.

شكل رقم(٣): نسب المشروعات طبقا لحجمها

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، ٢٠٠٦م.

شكل رقم (٤): توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال

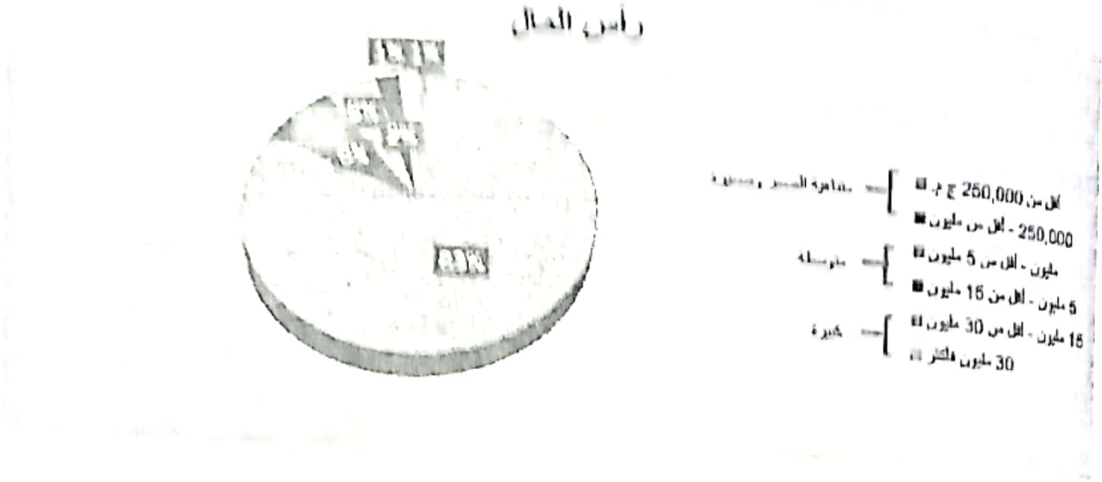

Source: Hala El Said, Exploring the Importance and the Current Status Of Egypt's SMEs, May 2016.

استنادًا لتعريف الصندوق الاجتماعي للتنمية تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ٩١% من المشروعات في مصر والتي لا يتعدى رأسمالها ٢٥٠٠٠٠٠ ج.م. في حين تمثل المشروعات المتوسطة ٧% فقط وهي التي لا يتعدى رأسمالها ١٥ مليون ج.م. يتضح من المؤشرات السابقة أن هناك بالفعل وسطًا مفقودًا في مصر.

شكل رقم(٥):التوزيع النسبي للإنتاج بتكلفة العوامل طبقًا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص:

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العدد الاقتصادي، أكتوبر ٢٠١٤.

يوضح الشكل انخفاض مساهمة المنشآت الصغيرة في كل من الإنتاج بتكلفة العوامل ونسبة القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بالمنشآت الأكبر حجمًا. لذا يمكن القول أن هناك ارتباط إيجابي بين عدد العمال والإنتاجية.

شكل رقم(٦):التوزيع النسبيّ للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي طبقًا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص

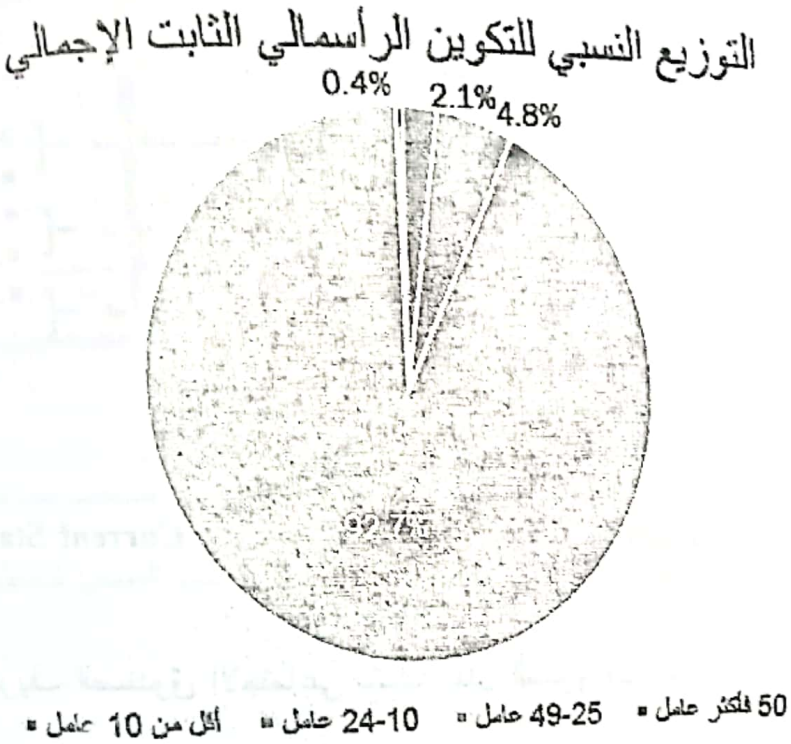

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العدد الاقتصادي، أكتوبر ٢٠١٤.

يوضح الشكل السابق محدودة قدرة المنشآت الصغيرة على الإنفاق الاستثماري وشراء السلع الرأسمالية مقارنة بالمنشآت الأكبر حجمًا. مما يعضض فكرة الارتباط الإيجابي بين حجم المنشأة والإنتاجية.

شكل رقم(٧):مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:

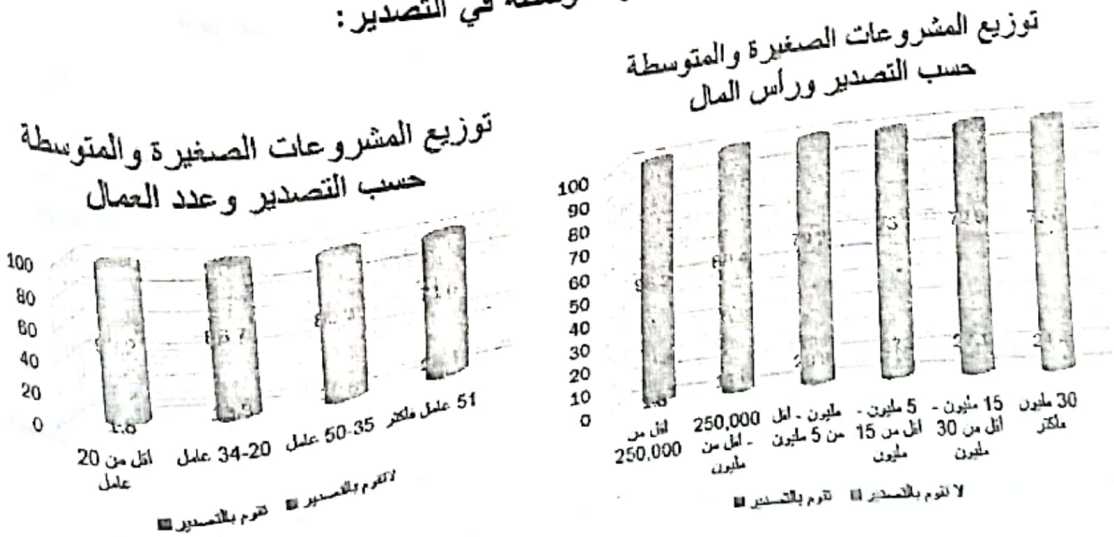

يشير الشكل أعلاه إلى وجود إيجابي بين حجم رأس المال وعدد العاملين من ناحية والمساهمة في التصدير من ناحية أخرى.

يتضح من المؤشرات السابقة:

- هناك بالفعل وسطًا مفقودًا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي انخفاض مساهمتها في الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- محدودية قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم رأسمالها والحصول على التمويل والتوسع في الإنفاق الاستثماري.
- تضاؤل نسبة المنشآت المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغيل مما يعزز من أهمية دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطوير حجمها.
- تمثيل المنشآت متناهية الصغر النسبة الأكبر من تلك المنشآت، وهي إن كانت تساهم في تخفيض حدة الفقر والبطالة إلا أنها لا تساهم في النمو والتنمية لمحدودية إنتاجها وإنتاجيتها.

ثانيًا: التحديات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

لا تقتصر التحديات التي تواجه هذا القطاع على التحديات المالية والمتمثلة في صعوبة توفير التمويل اللازم، بل تمتد لتشمل مجموعة من العوائق غير المالية التي تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور.

شكل رقم(٨): التحديات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

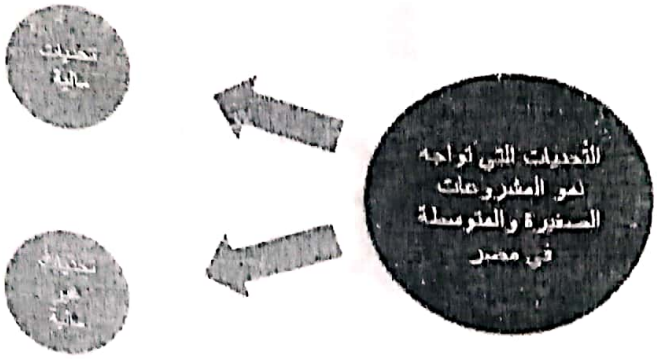

المصدر: منى البرادعي، مرجع سابق.

١- التحديات المالية وصعوبة الحصول على التمويل:

المصدر: منى البرادعي، مرجع سابق.

شكل رقم(٩):نسبة تعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك في مصر والحصول على تسهيلات بنكية

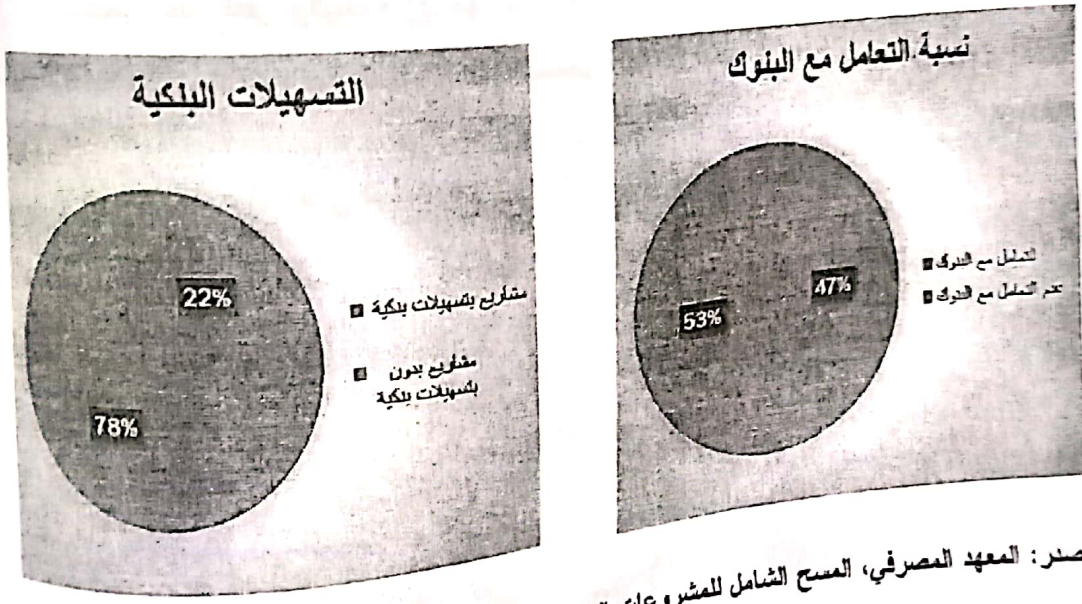

المصدر: المعهد المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٢.

شكل رقم(١٠) نسبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسهيلات بنكية وحجم رأس المال:

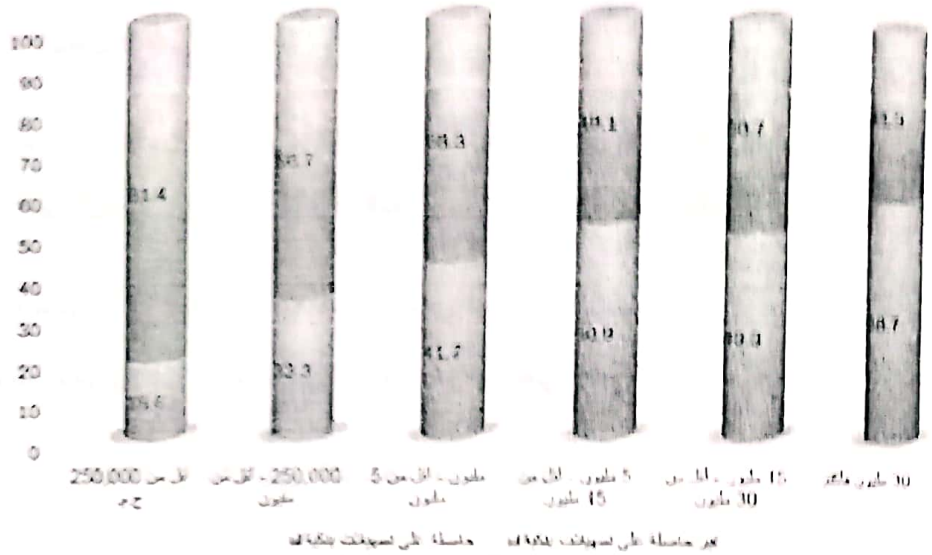

Source: Hala El Said and AL, What Determines the Access to Finance of SMEs? Evidence from the Egyptian Case, 2013

شكل رقم(١١):نسبة توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقًا للتصدير والتعامل مع البنوك:

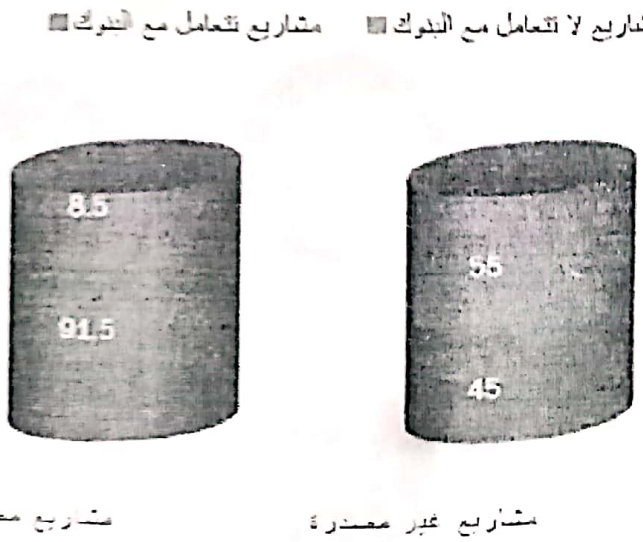

المصدر: المعهد المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٢.

- هناك صعوبة بالفعل في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من البنوك أو من غيرها من المؤسسات المالية، بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم توافر الضمانات الكافية وخاصة أن معظم هذه المشروعات في القطاع غير الرسمي.

- لذلك فإن تيسير الحصول على التمويل وتكثيف الجهود لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم بقدر كبير في تنمية تلك المشروعات، كما يؤدي إلى اجتذاب عدد المنشآت للانضمام إلى القطاع الرسمي.

٢- التحديات غير المالية:

على الرغم من أن صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل في مصر تعد من أهم التحديات التي تواجه تلك المشروعات، إلا أنها ليست بالعائق الوحيد.

فحصول تلك المشروعات على التمويل ليس كافيًا لتنميتها، حيث هنـــاك عـــددًا كبيرًا من التحديات الأخرى غير المالية التي تحد من قدرتها على النمو.

شكل رقم (١٢) شكل يبين التحديات غير المالية

ثالثًا: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للدخول في القطاع الرسمي على الرغم من أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم لها تيسيرات ومبادرات، إلا أنها تواجه

الكثير من التحديات ولا سيما ما يعوقها عن حصولها على التمويل اللازم وعدد من التحديات تتمثل في:

أ- تحديات مرتبطة ببيئة الاستثمار مثل:

١- تعدد الجهات التي يتم التعامل معها.

٢- عدم التنسيق والتواصل مع المشروعات الكبيرة لرسم السياسات المالية والاقتصادية الخاصة بها تحت مظلة واحدة.

٣- عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة.

٤- عدم القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات العالمية.

٥- عدم رغبة أصحاب هذه المشاريع تقنين أوضاعهم والدخول في القطاع الرسمي.

ب-تحديات مرتبطة بالبنوك:

١- صعوبة الحصول على التمويل اللازم من البنوك ولا سيما للمشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي.

٢- نقص المعرفة المالية، وذلك لعدم دراية القائمين على هذه المشروعات بمتطلبات البنوك من بيانات مالية وغيرها.

٣- صعوبة إجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم تلك المشروعات نظرا للمخاطر المصاحبة لتمويلها ومنها المطالبة بتقديم ضمانات مقابل منح التسهيلات.

٤- الافتقار إلى تاريخ ائتمان رسمي، وكذلك افتقارهم إلى الوضع القانوني السليم.

CamScanner

المبحث الرابع

التجارب الدولية المقارنة

ارتكزت محاولات التحول إلى الاقتصاد غير النقدي في العالم على العمل على تطو
مجال تقديم الخدمات المالية المنتقلة (Mobile Financial Services MFS) ويمكن تقسي
المحاولات إلى نوعيين أساسيين: أولهما تقديم "خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول" (
(Banking وثانيهما تقديم "خدمات مالية عبر الهاتف المحمول" (Mobile Money). والنو
يقوم على تقديم خدمات بنكية مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف المح
أو الانترنت. أما النوع الثاني فيقوم بتقديم خدمات شبيهة من خلال الهاتف المحمول ولكن يقو
مؤسسات غير بنكية مثل شركات الاتصالات. وفيما يلي بعض النماذج التي تم تطبيقها في الس
الماضية.

أولاً: التجارب الدولية في مجال الشمول المالي

الهند:

بينما كانت الهند من أكثر البلاد اعتمادًا على التعامل النقدي حيث كان ما يزيد عن ٩٥٪ م
المعاملات يتم عن طريق النقد وما يقرب من ٥٠٪ من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، إ
الحكومة قررت في الثامن من نوفمبر ٢٠١٦ إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعا من عم
الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪ من العملة المتداولة. وقد أسفرت المبادرة عن خلق عجز مؤقت ف
الاقتصاد الهندي إلا إنها أيضا حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل المحا
النكية وواجهة المدفوعات المتحدة (وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة).

بوتسوانا:

تعد بوتسوانا، وفقا لبعض التقديرات، أكثر البلاد الإفريقية استخداما للخدمات البنكية عبر
الهاتف المحمول حيث تم تسجيل معاملات بنكية عبر الهاتف من جانب حوالي ٤٥٪ من أصحاب
الحسابات البنكية في السنة السابقة على جميع البيانات في ٢٠١٤ وتعد الخدمة المعروضة من
"ستاندرد بانك" وكذلك خدمة الـ "e-wallet" من البنك الأهلي الأول FNBمن أكثر الخدمات نجاحا
فأما بالنسبة لستاندرد بانك، فالخدمة تسمح لعملاء البنك باستخدام خدمات بنكية مثل التحقق من رصيد

البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، وتحويل أموال عبر حسابات العميل أو للمستفيدين، ودفع فواتير على مدار اليوم من خلال هاتفهم المحمول.

البرازيل:

تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقا لاستبيان قام به الاتحاد البرازيلي للبنوك FEBRABAN في ٢٠١٧ إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل ٢١٪ من أصل ٥١ بليون معاملة بنكية قام بها أكبر ١٧ مؤسسة مصرفية في البرازيل بينما كانت تشكل ١٪ من تلك المعاملات في ٢٠١٢.

ويعد بنك "إنا" Unibanco Banco Itau أكبر البنوك في برازيل وأمريكا اللاتينية وقد قام البنك بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر ابتكارا في مجال الخدمات الرقمية وهو ما أدى إلى احتلاله المركز الأول على مستوى العالم. وقد قام البنك بالتعاقد مع الشركة الأمريكية كوني سولوشنز، الرائدة في مجال التطبيقات الهاتفية، لتكون الجهة المسئولة عن التطبيقات الهاتفية المستخدمة في تقديم خدمات البنك عبر الهاتف المحمول في إشارة إلى الاتجاه العام في البرازيل للاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع البنكي حيث تحتل المركز السابع في العالم قياسا على النسبة التي تمثلها هذه الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي للبلد.

ويلاحظ أن الخدمات التي يقدمها البنك ليست مختلفة في مضمونها عن الخدمات التي تقدمها بنوك في بلاد أخرى فهو مثلاً يسمح للعميل التحقق من رصيده في البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، ودفع الفواتير مثل باقي الخدمات كما يقدم خدمات مبتكرة مثل طريقة للتواصل مع موظفي البنك دون التواجد في الفرع نفسه من خلال التواصل الرقمي ولكن الفرق الأساسي يكمن في اهتمامه بالتكنولوجيا المستخدمة لتقديم تلك الخدمات خاصة فيما يتعلق بتخفيف المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني والتأكيد على مبدأ الشمول المالي عن طريق التوسع في قاعدة العملاء. وبينما يعد البنك في طليعة البنوك في مجال الأمن السيبراني إلا أنه لم يستطيع التوسع ليشمل منخفضي الدخل حيث تعتمد خدماته بشكل أساسي على قدرتهم على امتلاك هواتف ذكية.

CamScanner

جدول رقم (٤) تجارب الدول في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]

الدولة	الجهة المسئولة عن الإدارة	الجهة التي تمنح التمويل	الامتيازات
اليابان	الحكومة ممثلة في الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة	• تسهيل الحصول على قروض بنكية ميسرة. • تشجع الحكومة منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غزو الأسواق الدولية من خلال دعم إقامة المعارض الدولية. • الإعفاء من ضريبة الدخل بفترات زمنية قابلة للتجديد. • إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن تعطي نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة • ليس بأقل من ٣٠% من قيمة المناقصة. • التدريب والتأهيل. • إنشاء نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
الهند	الحكومة ممثلة في إدارة الصناعات الصغيرة والريفية	المصارف بقروض ميسرة	• الإعفاء من الضريبة. • تخصيص ٨٠ % من السلع الاستهلاكية ليتم إنتاجها بواسطتها. • خلق نوع من التكامل بينها وبين المشروعات الصغيرة.
الكويت	الهيئة العامة للصناعة	بنك الكويت الصناعي عن طريق المحافظ التمويلية	• دعم صناعي – وترويج إعلامي.
السعودية	الحكومة ممثلة في مؤسسة إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	بنك التسليف السعودي والجهات الخيرية	• تدريب تقني ومهني في مجال عمل المشروعات والاستثمار
سنغافورة	الحكومة ممثلة في مؤسسة إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	جهات متخصصة – بنك التنمية السنغافوري ومصارف أخرى	• التدريب–دراسة احتياجات الأسواق الدولية.
مصر	الحكومة ممثلة في الصندوق الاجتماعي للتنمية	بنك التنمية الصناعي ومصارف أخرى – مؤسسات غير مصرفية.	• تقديم ضمانات من شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي • التدريب والتأهيل في مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(1) بدر الدين قرشي مصطفى، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة ... (تجربة بنك السودان)، ٢٠٠٧-٢٠١١، ...

الدولة	الجهة المسئولة عن الإدارة	الجهة التي تمنح التمويل	الامتيازات
ماليزيا	الحكومة ممثلة في هيئة تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	بنك مخصص في الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح قروض مسهلة	• إنشاء هيئة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الدعم (المالي- الفني- وضع سياسات للتنمية وإنشاء المدن الصناعية وتشجيع التصدير). • تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. • إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. • الإعفاء والتخفيض الضريبي.

• المصدر : د بدر الدين قرشى مصطفى ،تجربة بنك السودان فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥ .

• أن الدولة تقوم برعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق هيئة أو مؤسسة تكون معنية بالتسجيل والتدريب وتوفير كافة المعينات الفنية لهذه المؤسسات .

• كل الدول المشار إليها تقوم بتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عدة مجالات منها الإعفاء الضريبي وكافة الرسوم الحكومية وتخصيص نوعية محددة من السلع تنتجها هذه المشروعات والقيام بدراسة الأسواق الخارجية ووضع المواصفات القياسية لهذه السلع حتى تتوفر لها ميزة تنافسية .

• التمويل من المصارف المتخصصة أو الصناديق والمصارف التجارية هي المصادر الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الممارسة العالمية .

CamScanner

جدول رقم(٥):تجارب الدول في التمويل الأصغر

المؤسسة	منهج التمويل	الضمانات	نسبة الاسترداد	الوضع القانوني
بنك الادخار المحلي – مصر	فردي	حجز المدخرات الشخصية	–	رأس مال مشترك بين الحكومة وإتحاد بنوك الادخ
بنك العدالة كينيا	فردي	الضمان الشخصي (المرتب/المعاش)	–	شركة مساهمة عامة
قراميين – بنغلاديش	المجموعات	ضمان المجموعة	%٩٨	٩٤ العملاء ٦% الحكو
راكيات – اندونيسيا	فردي	رهن عقاري أو أصول	–	–
قرايما – الهند	جماعي	تعهدات المجموعة	%٩٥	–
بنكوسول – بوليفيا	فردي	ضمان الأصول المُسجلة والمملوكة للعميل	%٩٢,٢	قطاع خاص

المصدر :تجربة بنك السودان دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥

من خلال الإطلاع على تجارب الدول نورد ما يلي[١]:

- **بنك قرامين – بنغلادش (١٩٨٣م):** لتمويل صغار المنتجين، مساهمة المستفيدين في رأس مال البنك بلغت ٩٤ % في العام ٢٠٠٨ م، والحكومة ٦%، وبلغت فروع البنك ٢،٤٣١ فرع غطت ٨،٦٥٩ قرية وعدد العملاء ٢٢،٣٤٥ عميل .مساهمة المؤسسات المانحة تمثل حوالي ٩٦ % من إجمالي الموارد بمبلغ ١١١ مليون دولار، متوسط تمويل الفرد ٧٠ دولار وللمباني ٢١٧ دولار والعميل يجب أن يكون ضمن مجموعة من خمسة أعضاء لكل جمعية رئيس وسكرتير . ومن أنواع حسابات الادخار بالبنك الادخار الشخصي والادخار الخاص وحساب الوديعة.

- **بنك راكيات – أندونيسيا (١٩٧٣م):** متخصص في التمويل الأصغر والصغير والمتوسط، يتم تمويل الفرد بمبلغ ٨٠٠ دولار وللبنك ٢٢٢ فرع و٣،٥٩٥ وحدة، وصل عدد حسابات الادخار ١٦ مليون حساب، متوسط ادخار الفرد ١٧٤ دولار وتقدر بحوالي ٢,٨ مليار دولار لكل فرع ١١ وحدة ويعمل بها ٤ عاملين (مدير + موظف تسليف + مسجل + مرشد) وتخدم الوحدة ٤،٥٠٠ مدخر وعدد ٧٠٠ زبون وتتوفر خمسة مراكز تدريب تتبع الوحدة.

- **بنك قرايما – الهند:** بنك متخصص في تمويل المجموعات ويكون الضمان الالتزام من المجموعة، نسبة الاسترداد ٩٥ %، تكلفة التمويل ١٢% وتتم الدفعيات بصورة شهرية وفي حالة التأخير يكون هناك غرامة.

- **باتكوسول – بوليفيا (١٩٩٢):** متخصص في التمويل الأصغر نسبة التعثر فيه ٧,٨% الديون الهالكة ٣,٥ % . له نظام مصرفي متكامل مع وجود مسئول للتمويل الأصغر يقوم بتقديم خدماته.

- **تجربة بنك الادخار – مصر (١٩٦٣):** يختص في حسابات الادخار والشراكة وحساب الزكاة.

- **بنك العدالة – كينيا:** متخصص في التمويل الأصغر له أكثر من ٩٠ فرع يستخدم الخدمات المصرفية التقنية مثل الانترنت والموبايل ونقاط البيع.

CamScanner

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يعدّ عنصرًا أساسيا في تحقيق معظم
التنمية المستدامة. فبوصول الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع على
خاصة، ووفقًا لما توصلت إليه معظم الدراسات، سيساعد ذلك على مكافحة الفقر والجوع
مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرفاهية، وتمكين المرأة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي
والمستدام. مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

تبين من خلال تحليل واقع الشمول المالي في مصر، أن هناك تفاوت واضح بين مصر
اهتمامها بتعميم الخدمات المالية والرسمية على كافة فئات المجتمع، حيث سجلت كل من
والإمارات، ولبنان، والبحرين، والكويت، وقطر نسب معتبرة في بعض مؤشرات الشمول المالي
يعكس اهتمامها المتزايد بتوسيع انتشار الخدمات المالية التي من شأنه أن تسهم في زيادة الثقة
النظام المالي والمصرفي الرسمي، ويعزز من شفافية المعاملات المالية، لكن ضعف مستوى التعا
الرسمي، وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه، ومحدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب
المالي الإلكتروني، يعكس ضعف مستوى الشمول المالي في الدول العربية كمجموعة، ومحدوديته
تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الفقر الذي يشهد ازديادًا مستمرًا في المنطقة العربية منذ
٢٠١٠. فعقب التوجه العالمي، لا تزال الدول العربية تسجل أدنى المستويات على الصعيد العالمي
يخص الشمول المالي. مما يستدعي ضرورة تبني المتطلبات الأساسية لتعزيز توسيع نطاق الخدمات
المالية في هذه الدول.

أولاً: النتائج:

١- تعود أهمية الشمول المالي إلى علاقته بتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي وتتمثل تلك العلاقة في أن تحقيق الشمول المالي ينتج عنه تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة.

٢- الشمول المالي قد ساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفيضانات والجفاف للمزارعين.

٣- أن الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الصحة، من خلال خدمة الادخار التي تساعد الأشخاص على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها وغير المخطط لها.

٤- أن الشمول المالي قد ساعد على زيادة نمو الاقتصاد، حيث ساعد استخدام الهاتف المحمول وأدوات تكنولوجيا الاتصال (TIC) من تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق التي لا توفر فيها الخدمات المصرفية التقليدية، مما مكن الأفراد من تمويل أعمالهم وادخار أرباحهم وتغطية نفقاتهم.

٥- بالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوي الكفاءة وفي الهند انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية.

٦- حيث يوفر الشمول المالي فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ومن ثم رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا: التوصيات:

١- ضرورة وجود استقرار مالي قوي، من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

٢- تحقيق النزاهة المالية والشفافية في التعاملات المصرفية ومكافحة عمليات غسيل الأموال.

٣- تطبيق هدف استراتيجي للحماية المالية للمستهلك من خلال التوازن في العلاقة بين أطراف المنظومة، والعمل على تحسين الظروف المعيشية والعدالة في توزيع الدخل.

٤- ضرورة تحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف دعم الشمول والاستقرار المالي، وذلك حتى تتمكن تلك المشروعات من التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

٥- ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تلعب دورًا هامًا في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.

CamScanner

٦- نشر ثقافة الشمول المالي بين المشروعات الصغيرة وملتاهية الصغر حتى تستطيع الاستمرار في الاقتصاد الرسمي.

٧- أن يكون هناك توجهاً واضحاً في إطار دعم واضح من القطاع المصرفي، لتنشيط وتعزيز المشروعات الصغيرة بصفتها حسب الاقتصاد القومي، وهي التي تتيح فرصاً للتشغيل وتدعم للصناعة الوطنية.

٨- تفعيل دور المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري لتوفير أحدث برامج التدريب للعاملين بالبنوك الحكومية المصرية، وبصفة خاصة في الإدارات ذات التعامل مع المشروعات متناهية الصغر.

٩- مراعاة تطبيق مبادرة الشمول المالي على مستوى كل القطاعات وأن يكون هناك تعريف موحد لمشمول المالي على مستوى هذه القطاعات، لأن اختلاف المفاهيم يعيق التطبيق الفعال لأهداف الشمول المالي.

١٠- لابد من دعم الثقة بين الحكومة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لإدماجهم في القطاع الرسمي، وذلك من خلال الحوار المجتمعي والتوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة.

١١- ضرورة وجود محفزات للمشروعات الصغيرة بخلاف الإعفاءات الضريبية وتشجيعهم على تطبيق اللوائح والقوانين بطرق أخرى تبتعد عن توقيع الجزاءات وفرض الغرامات.

١٢- ضرورة تشكيل ملتقى دائم لمشمول المالي تحت مظلة البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية واتحاد بنوك مصر، حيث يختص بإدارة الحوار والتعاون بين البنك المركزي وبين العاملين في القطاع المالي والمصرفي والجهات الأخرى المعنية من الدولة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٣- تعديل القواعد المنظمة لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول لتسمح للبنوك بمنح مستخدمي محافظ الهواتف المحمولة مزايا الحسابات المصرفية العادية.

الدراسات المستقبلية:

يقترح البحث عدة موضوعات للدراسة ومنها مايلي:

١- أثر تطبيق الشمول المالي على الشركات الصغيرة والمتوسطة -بشكل خاص- على الاستقرار المالي للبنوك.

٢- أثر تطبيق الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتطبيق على الشركات المتداولة في بورصة النيل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- بهاء رشاد الحفيظي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة الدراسية الموسم الصيفي ٢٠١٧/٢٠١٨، معهد التخطيط القومي.

٢- أيمن فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية مجلة إتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦.

٣- سر الدين قرشي مصطفى، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولمتناهية الصغر (تجربة بنك السودان)، ٢٠٠٧-٢٠١١.

٤- بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، مايو ٢٠١٥.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العدد الاقتصادي، أكتوبر ٢٠١٤.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، ٢٠٠٦.

٧- صبري عوف، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع٦٦٧، مصر، ٢٠١٨.

٨- محمد زكريا، دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية، الجزء الأول، ٢٠١٣.

٩- معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات السلسلة الثامنة، العدد ٧، الكويت فبراير ٢٠١٦.

١٠- المعهد المصرفي، المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٢.

١١- منى الرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الوسط المفقود" والحصول على التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ما وراء الحدود، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٦ سبتمبر، ٢٠١٦.

CamScanner

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Asli Demirgue-Kunt and Leora Klapper, Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex), The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, 2012.

2- Financial Inclusion Data Working Group (2011.p .2) "Measuring Financial Inclusion Core Set of FINANCIAL inclusion Indicators Alliance of Financial Inclusion", 2011.

3- Hala El Said and AL, What Determines the Access to Finance of SMEs? Evidence from the Egyptian Case, 2013.

4- Hala El Said, Exploring the Importance and the Current Status Of Egypt's SMEs, May 2016.

5- Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess. Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, April 2016.

6- The world Bank, "Global financial Development Financial Inclusion, 2014.

ثالثًا: مراجع الإنترنت:

١- علياء حسنى، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟، موقع التحرير الإخباري، ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط التالي:
https://www.tahrirnews.com/posts/8363

٢- ٢-ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية صادرة عن البنك المركزي المصري، الرابط التالي:
https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf

٣- ماهيناز الباز، افاق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر، ٢٠١٨/٧/٦، متاح على الموقع: http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

٤- الهيئة العامة للاستعلامات، الشمول المالي.. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، متاح على: http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

CamScanner